**مقالة للأستاذة منال شعيا في جريدة النهار تتضمن مقابلة أجرتها معي الكتابة حول توجيه فخامة الرئيس رسالة إلى مجلس النواب:**

**عنوان المقالة: عون لن يوجّه رسالة إلى المجلس... والصلاحيات لا تُقرأ بعيداً من الواقع**

* [منال شعيا](https://newspaper.annahar.com/author/44-%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%84-%D8%B4%D8%B9%D9%8A%D8%A7)

* جريدة النهار 14 أيلول 2018 | 00:00

لا يزال مسار التأليف مجمّدا. ولا يزال "الصراع" على الصلاحيات قائما. عاملان يطبعان صورة المرحلة السياسية الراهنة. ربما في الدستور اكثر من مخرج... إنما في السياسة لا أحد حتى اللحظة "يخرق" ذاك الجمود.

تصريحات سياسية اكثر من المطلوب. توتر "تويتري" فاق الحدود والسقوف الاخلاقية، وبين الفينة والاخرى، تبرز بعض الخطوات التي يمكن رئيس الجمهورية ان يتخذها، وفق الدستور ووفق صلاحياته.

ومن هذه الخطوات، رسالة الى مجلس النواب لمناقشة الواقع الحكومي، طبقاً للفقرة العاشرة من المادة 53، التي تقول: "يوجه رئيس الجمهورية، عندما تقتضي الضرورة، رسائل الى مجلس النواب".

وعليه، يجتمع المجلس، بحسب نظامه الداخلي، خلال ثلاثة ايام من تبلّغه رسالة رئيس الجمهورية، لمناقشتها. اما في الاجتهادات القانونية والتفسيرات الدستورية، فقد ذهب بعض التحليلات الى اعتبار ان جلسة البرلمان يمكن ان تخرج بتوصية ما تدعو الى التعجيل في التأليف، او الى وضع معايير موحدة لعملية التشكيل، مما قد يساعد في ولادة الحكومة. الا ان في هذا الامر الكثير من الاشكاليات، أبرزها توتير الوضع السياسي اكثر، و"حرق" الكثير من العلاقات بين الاطراف السياسيين البارزين.

من هنا، فان رئيس الجمهورية قد لا يقدم على خطوة توجيه الرسالة، وسط معلومات تفيد بان "حزب الله" طلب منه التريث في هذا الأمر.

اربعة اسباب تجعل من رسالة رئيس الجمهورية غير ممكنة. يعددها الخبير الدستوري الدكتور عصام اسماعيل لـ"النهار": "لا نستطيع قراءة الصلاحيات بعيداً من الواقع. صحيح ان النص الدستوري قائم، انما ينبغي أخذ الوقائع السياسية في الاعتبار. السبب الاول هو انه اذا وجه رئيس الجمهورية الرسالة الى البرلمان، فمعنى ذلك انه يشكو الرئيس المكلف الى مجلس النواب، وكأنه يتنازل عن دوره في الحسم بين السلطات، فهو الرئيس المؤتمن على عمل السلطات والدستور، ولا يجوز ان يفوَض هذا الدور الى مجلس النواب، لانه في حال وجّه الرسالة فانه كمن يدعو البرلمان الى الحكم في هذه المسألة.

السبب الثاني: اذا اعتبر مجلس النواب، بعد انعقاده، ان الرئيس المكلف معه حق، معنى ذلك انه يلوم رئيس الجمهورية او انه مخطىء. وفي هذا الامر اكثر من إحراج.

السبب الثالث: ماذا لو امتنع النواب السنّة والنواب المؤيدون للرئيس المكلف عن حضور جلسة البرلمان؟ تماما كما كان نواب "التيار الوطني الحر" يمتنعون عن حضور جلسات انتخاب الرئيس لنحو عامين؟ في الامر ايضا إحراج اذا غاب هؤلاء النواب عن الجلسة.

السبب الرابع: ماذا لو قرر رئيس المجلس منفرداً، التريث في مسألة الرسالة، تماما كما حصل في مسألة الرسالة التي كانت تتعلق بالمادة 49 من الموازنة، وحينها تمنى الرئيس نبيه بري التريث، لأن المادة كانت في موقع الطعن امام المجلس الدستوري، فماذا لو لم يلبِّ بري طلب رئيس الجمهورية، من باب التمني، وربطاً بالواقع السياسي؟".

كل هذه الاسباب مجتمعة لن تجعل من الرسالة امراً ناجحاً. فحتى لو ارسل رئيس الجمهورية الرسالة الى مجلس النواب، وحتى لو انعقدت الجلسة، فأي مترتبات لها؟ لا الرئيس سعد الحريري سيعتذر عن التأليف. ولا النواب سيسحبون التكليف منه. في الاساس، حتى لو ذهبنا بعيدا... وحصلت استشارات نيابية جديدة، فنتائجها لن تكون مغايرة... كل ذلك لن يساهم بسوى توتير الوضع... وكل هذه المعطيات تشير الى ان الرئيس عون لن يقدم على توجيه الرسالة... الحل في مكان آخر.

manal.chaaya@annahar.com.lb

https://newspaper.annahar.com/article/860821-%D8%B9%D9%88%D9%86-%D9%84%D9%86-%D9%8A%D9%88%D8%AC%D9%87-%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%A7-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A3-%D8%A8%D8%B9%D9%8A%D8%AF%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9